

منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة

د. مبروك كاهي

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة - الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهم الصراعات القديمة التي تعرفها منطقة الساحل، هذه الصراعات لم تتمكن دول منطقة الساحل الإفريقي من حلها حتى واجهتها تحديات جديدة، أما الصراعات القديمة فهي يمكن القول عنها أنها تلك الموروثة عن الحقبة الاستعمارية عقب خروجه من المنطقة، هذه الصراعات متمثلة داخل الدولة نفسها وصراعات إقليمية فالأولى تتمثل في أزمة الجماعات الأثنية ومعضلة التنمية المحلية فغياب التنمية الحقيقية عن هذه المناطق بسبب قلة الموارد وضعف الدولة واستئثار جماعات بالحكم دون غيرها أدى إلى ظهور حركات تمرد مما يهدد بإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة.

الكلمات المفتاحية:

الساحل الإفريقي، الصراعات الإثنية، الأمن في إفريقيا، أزمة مالي.

Abstract:

The study aims to highlight the most important old conflicts known to the Sahel region. These conflicts have not been solved by the countries of the African Sahel until they face new challenges. Old conflicts can be said to be those inherited from the colonial era. And regional conflicts. The first is the crisis of ethnic groups and the dilemma of local development. The absence of real development from these areas due to lack of resources, weak state and the monopoly of ruling groups led to the emergence of insurgent movements, threatening to redraw the political map of the region.

key words:

African coast, ethnic conflicts, security in Africa, Mali crisis.

مقدمة:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي¹ إحدى بؤر التوتر الموجودة في العالم، ولقد برزت هذه البؤرة على سطح الأحداث العالمية مع مطلع هذه الألفية الجديدة، ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة جدا أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية، على مساحة تمتد أكثر من ثلاثة ملايين كلم² أي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا²، وبالرغم من بساطة التضاريس الجغرافية للمنطقة - الساحل الإفريقي - إذ يغلب عليها الطابع الصحراوي³ مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية إلا أن هذه البساطرة أخفت وراءها تعقيدات يصعب إدراكها أو السيطرة على مكوناتها، هذه التعقيدات يمكن القول أن من بين أهم مسبباتها العنصر البشري الذي استغل هذه البساطرة الجغرافية ليجعل من المنطقة إحدى أكثر مناطق العالم توترا

ولا يقل أهمية عن منطقة الشرق الأوسط، إن منطقة الساحل الإفريقي لم تستطع بالكاد حل مشاكلها القديمة لتواجه تحديات جديدة كان من الصعب التعامل معها لعل أهم نتائجها تهديد الوحدة الترابية لدول منطقة الساحل الإفريقي.

02- أزمة الجماعات الأثنية (الأقليات) ومعضلة التنمية المحلية:

تعرف الجماعة الأثنية على أنها جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، وأي سمات أخرى مميزة ربما يكون من بينها الأصل والملاح الجسمانية الفيزيائية، وتتسم الجماعات الأثنية بخاصيتين اجتماعيتين يرجع العديد من الباحثين إلى أسباب بقائها والمحافظة على كيانها الاجتماعي والثقافي فالأول أن العضوية في هذه الجماعة الأثنية ليست تطوعية فأفراد الجماعة يولدون فيها ويرثون سماتها والعامل الثاني أن أفراد هذه الجماعة الأثنية يتزوجون من نفس الجماعة، وإن كانت توجد استثناءات لكنها محدودة⁴.

وتعرف الجماعة الأثنية كذلك على أنها مجتمع بشري له أسلوب حياة مميز يرتبط أفرادها بروابط الانتماء القومي له إطاره الثقافي والحضاري، والمتمثل في الهوية الثقافية المميزة، ويشعر هذا الكيان البشري بذابته إزاء الجماعات الأخرى، وأفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتهم العرقية على نحو يربطهم بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، وهو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة وتوفر روح الجماعة بين أفرادها، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء والانتماء وبالتالي تماسك الجماعة ووحدتها، حيث يتولد الوعي الاثني لدى أفراد الجماعة من ثانيا تفاعلها مع الجماعات الاثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع⁵.

في هذا السياق تبرز وبشكل جلي أزمة "الطوارق" الذين يشكلون أبرز الجماعات الاثنية في منطقة الساحل الافريقي، هذه الجماعة وجدت نفسها غداة الاستقلال المستعمرات الافريقية في الستينيات من القرن الماضي مقسمة بين أربعة دول وهي (الجزائر، ليبيا، مالي، بوركينا فاسو) ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في إدماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية المحلية بسبب قدراتها الاقتصادية المحدودة، فإضافة إلى هذه القدرة المحدودة عرفت المنطقة عدة انقلابات عسكرية وصراع على السلطة وتقاسم للثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي لم تبدي تأييدا لنظام الحكم وسعت إلى معارضته وحتى الدخول معه في صراع مسلح كان الخاسر الأكبر فيه المدنيين العزل الذين وجدوا أنفسهم تائهين في صحراء شاسعة، ففي مالي نتيجة الفساد والانقلابات العسكرية وتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية ظهرت عدة حركات سياسية تطالب بحقوق المنطقة خاصة التنموية منها، ونذكر أبرز هذه الجهات⁶ حركة الطوارق للمقاومة (Mouvement de la résistance Touareg) والحركة الشعبية لأزواد (Mouvement populaire d'Azouad) الجهة الإسلامية العربية لأزواد (front Islamique Arabe de l'Azouade) هذه الحركات الثورية شكلت أزمة

حقيقية للحكومة المركزية في دولة مالي ويرجع السبب الحقيقي لظهور هذه الحركات الانفصالية هو عدم قدرة الدولة المركزية عن استيعاب هذا المكون الأساسي من الشعب المالي وفشل الخطط التنموية الخاصة بهذه المناطق لعدة أسباب أهمها الفساد الإداري وحتى السياسي كذلك افتقار الدولة للموارد الأساسية التي هي المحرك الأساسي لعمليات التنمية المحلية، كذلك اقتصرها على مناطق دون أخرى وعلى جماعات اثنية قريبة من السلطة دون سواها، فالتنمية هي عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تجتاح وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا⁷، فكسر هذه القاعدة يؤدي إلى شعور بعض الجماعات الاثنية أنها مقصاة وأن انتماءها صوري وهي عوامل تساعد على ظهور حركات تمرد تبدأ بمطالب دستورية قانونية إلى أن تتحول إلى مطالب أكثر تطرفا في حال ما فشلت الدولة المركزية في معالجة المطالب الشرعية وهو ما حدث بالفعل في معظم دول الساحل الأفريقي وبالأخص في دولتي السودان ومالي، كما أن هذه الحركات المتمردة استفادت من كل ما هو متاح أمامها في سبيل تحقيق أهدافها بغض النظر عن الوسائل المستخدمة للوصول إلى هذا الغرض.

إن دولة مالي هي أكثر دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تمرد بعض الجماعات الاثنية الموجودة على أراضيها، هذه الأخيرة ترى وتؤمن بعدالة قضيتها ومشروعها الانفصالي عن الدولة المركزية، هذا الأمر دفع دول الجوار ونقصد بها الجزائر وليبيا بفتح قنوات اتصال بين المتمردين الطوارق ممثلين في الحركات السابقة الذكر والحكومة المركزية، هذه الجهود أثمرت في نهاية المطاف في الوصول إلى اتفاق سنة 1996 سميت باتفاقية "كوناري" نسبة للرئيس المالي السابق "ألفا عمر كوناري"، هذا الاتفاق تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة وتنازلات قدمتها الحكومة المركزية في "باماكو" كخروج الجيش المالي من بعض مناطق شمالي مالي التي تعتبر معقل رئيسي لحركات التمرد، إضافة إلى تقديم وعود بتنمية هذه المناطق رغم أن دولة مالي تعد من أفقر دول العالم، ومن أجل احتواء هذه الحركات ذهب الرئيس المالي إلى أبعد من ذلك وهو اشراكهم في العملية السياسية كتعيين وزراء من الطوارق والعرب من شمال مالي في توزيع الحقائق الوزارية واعطائهم مناصب سامية في الدولة وترقيات عالية في الجيش والشرطة والجمارك، كل هذه الجهود التي قام بها الرئيس المالي السابق "ألفا عمر كوناري" بمساعدة الجزائر وليبيا أعطت دولة مالي نوعا من الاستقرار مما جعلها البعض يقول أنها من بين الدول الأفريقية القليلة التي تحقق تقدما في مجال الديمقراطية.

ولأن الديمقراطية لا يمكن أن تصمد في غياب مصادر مالية حقيقية تضمن استمرار عمليات التنمية المحلية والاستقرار السياسي على وجه الخصوص، فإن اتفاقية "كوناري" ظلت هشّة وغير متماسكة وتجلت هذه الهشاشة وبشكل واضح مع مغادرة "كوناري" السلطة وعادت بوادر التمرد بشكل جلي وأكثر خطورة في أصعب المراحل التي تمر بها منطقة الساحل الإفريقي عبر تاريخه الحديث، فالاتفاقية السابقة الذكر كان الهدف أو الغرض الأساسي منها هو ادماج هذه الجماعة الاثنية في مؤسسات الدولة ومن تم التخلص من

الفكر التمردى باستئصاله من جذوه، إلا أن الواقع كان خلاف ذلك تماما، فقد استغلت بعض قيادات الطوارق والعرب والتي كان الأصل منها تمثيل هذه المناطق في الحكومة المركزية الوضع لصالحها الشخصي ولأهداف خارجة عن مبادئ الدولة المالية وهو الأمر الذي أدى باتهام الرئيس المالي المخلوع في انقلاب عسكري "أما دو توماري توري" بالتواطؤ مع هذه الجماعات وإعطائها امتيازات كبيرة وهو الأمر الذي أدى إلى سخط بعض الأطراف وعلى رأسها المؤسسة العسكرية في مالي التي اتهمته بالتخاذل والتهاون وحتى التساهل مع هذه الجماعات على حساب القضايا الرئيسية للبلاد كالتعامل مع تجار المخدرات والجماعات التي تمارس اختطاف الرعايا الأجانب ومطالبة بلدانهم بدفع فدية مقابل إطلاق سراحهم، كل هذه الأمور كانت تحدث في منطقة شمال مالي، ومع حدوث الانقلاب العسكري على الرئيس "توماري توري" بدأت قيادات الطوارق وحتى العرب الموجودة في شمال مالي بعملية الانسحاب من العاصمة والاتحاق بجبهات القتال في الشمال، كما تجدر الإشارة أن التفوق الذي حققه المتمردون على الجيش المالي في منطقة الشمال لم يكن وليد اللحظة أو الصدفة وإنما جاء نتيجة الإعداد لهذه اللحظة لمدة سنوات أي يمكن القول مند عقد اتفاق "كوناري" في سنة 1996 أين استفادوا من كل ما هو متاح لتقوية صفوفها، بدأ من المراكز الحساسة التي شغلها في الدولة المركزية وتوظيف هذا العامل لصالحها وغياب الجيش المالي عن بعض المناطق طبقا للاتفاقية الموقعة في 1996 مما أعطى الحرية في غياب الدولة المركزية، كذلك الأموال الضخمة والكبيرة المتحصل عليها عن طريق دفع الفدية وتجارة المخدرات وحتى السلاح، ولعل النقطة الحاسمة التي رجحت كفة القوى إلى جانب المتمردين هو سقوط نظام معمر القذافي وانهيار الدولة الليبية الأمر الذي مكن من تهريب شحنات كبيرة من الأسلحة المتطورة بين المتوسطية وفوق المتوسطية لا يملكها حتى الجيش المالي، وبهذا فالأمر لم يعد يقتصر على التنمية والتوزيع العادل للثروة بالنسبة لهذه الجماعات الاثنية وحتى المشاركة في العملية السياسية بل تعدى الأمر إلى مطلب الانفصال وإقامة دولة مستقلة عن جنوب البلاد، وتبنى هذا المطلب حركة الأزواد وسمت الدولة الجديدة باسم الدولة الأزوادية في شمال مالي، إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل.

03- الصراع الليبي الجزائري في منطقة الساحل:

تعتبر كل من دولة الجزائر ودولة ليبيا أهم دولتين في منطقة الساحل الإفريقي، إذ بمساحتهما المجتمعمة والتي تشكل أكثر من 10% من مساحة القارة الإفريقية، إضافة إلى هذه المساحة تحتوي الدولتين على موارد مالية معتبرة بفضل منابع البترول الموجودة على تراب هاتين الدولتين، لكن بالرغم من كونهما دولتين متجاورتين ومغاريبتان إلا أن سياستهما في منطقة الساحل الإفريقي تختلف اختلافا جذريا، بل في بعض الأحيان يتم استخدام توازنات منطقة الساحل من أجل ضرب مصالح الدولة الأخرى بالشكل الذي يوحى بوجود صراع خفي ميدانه الرمال الصحراوية في منطقة الساحل الإفريقي⁸.

أ- السياسة الليبية في المنطقة: عندما نتحدث عن السياسة الليبية في منطقة الساحل الإفريقي،

فإننا في هذا الصدد نتحدث عن سياسة الزعيم الليبي السابق العقيد "معمر القذافي" منذ وصوله إلى سدة الحكم في انقلاب عسكري في الفاتح سبتمبر 1969 وإلى غاية مقتله في انتفاضة شعبية أطاحت بنظام حكمه سنة 2011.

لقد اعتبر الزعيم الليبي الراحل "معمر القذافي" منطقة الساحل الأفريقي مجاله الحيوي، وأن الثروات المعدنية الموجودة في المنطقة كاليورانيوم هي خير بديل للبترول الذي أثبتت الدراسات العلمية أن هذه المادة الحيوية ستنضب خلال نصف قرن، خاصة في المناطق الأكثر إنتاجا، وبالرغم من أن الخلاف بين دولة ليبيا ودولة تشاد على إقليم أوزو وهو منطقة حدودية بين الدولتين لم يصل إلى حد التصادم المباشر، إلا أنه وبعد مجيء معمر القذافي عرف الصراع منحا خطيرا، إذ أنه وفي سنة 1971 عمل "معمر القذافي" على تسليح وتدريب بعض الجماعات التشادية وتشجيعها على قلب نظام حكم، وفي السنة الموالية أي في سنة 1972 عرف الصراع تدخلا مباشرا⁹ إذ احتلت القوات الليبية إقليم أوزو وضمت أراضيها إلى الدولة الليبية إلا أن هذا التدخل واجهته وحدة الفصائل التشادية المتصارعة فيما بينما من أصل صد الاعتداء الليبي، وانتهى بهزيمة القوات الليبية في نهاية الثمانينات إلا أن معمر القذافي لم يتوقف في التدخل في الشؤون الداخلية بل مول حركات التمرد، ولم تتحسن العلاقات الليبية التشادية إلا بعد وصول العقيد "إدريس ديبي" إلى سدة الحكم في انقلاب عسكري مدعوم من العقيد الليبي "معمر القذافي" وبتواطؤ من الفرنسيين الذين رفضوا مساعدة الرئيس المخلوع "حبري"¹⁰ لتعرف العلاقات الليبية التشادية تحسنا على كل الأصعدة.

وعقب الحصار الاقتصادي والجوي الذي واجهه نظام "معمر القذافي" إثر حادث تفجير الطائرة المدنية الأمريكية فوق سماء مدينة "لوكربي" البريطانية 1988/12/21 تم اتهام المخابرات الليبية بضلوعها المباشر في هذه الأحداث وتم تسليط عقوبات قاسية على النظام الليبي، في وجه هذا الحصار والعزلة الدولية التي واجهها نظام "معمر القذافي" أراد هذا الأخير كسر هذا الحصار والعودة إلى الواجهة الدولية، وبالفعل فقد وجد المنتفس في حديقته الخلفية وهي منطقة الساحل الإفريقي إذ وعلى غرار التكتلات الاقتصادية الإفريقية الموجودة في القارة أراد "معمر القذافي" أن ينشئ تكتلا اقتصاديا مماثلا وله مبررات لوجوده هذا التجمع عرف باسم "تجمع دول الساحل والصحراء" وهو يضم الدول الداخلية الموجودة في ظهر الدول العربية الإفريقية التي لا تملك سواحل أو منافذ بحرية بدأت هذه الفكرة سنة 1997¹¹ ليعلن عن ميلاده رسميا في السنة الموالية لتتسع دائرته أو الدول المنضوية تحته في السنوات القادمة التي تلت ميلاده الرسمي، إن الهدف من انشاء هذا التكتل الاقتصادي الذي يبادر إليه نظام "معمر القذافي".

- كسر العزلة الدولية المفروضة على الدولة الليبية اثر صدور قرار مجلس الأمن عقب أزمة لوكربي

- والبحث عن بيئة اقتصادية اقليمية كبديل للبيئة الدولية ومن ثم عملية التمديد لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة.
- اعلان الزعيم الليبي عن توجهه الافريقي في سبتمبر 1998 بعد أن رأى أن الدول العربية لم تقف إلى جنبه فيما يخص أزمة لوكربي وبالفعل فقد استقبل معمر القذافي العديد من القادة الأفارقة في مدينة سرت الليبية كما قام بزيارات عديدة للدول الإفريقية وألقى عدة خطابات مطولة وفي بعض الأحيان كان إمام للصلاة في خطبة الجمعة
- ومن جهة أخرى أراد معمر القذافي أن يكون صمام الأمان في منطقة الساحل الإفريقي وأن أي تسوية يجب أن تكون عبره وبدعم منه، وذلك باحتضان جميع حركات التمرد الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي ودعمها وبالأخص حركات الطوارق الموجودة في كل من دولتي مالي والنيجر وحركات التمرد الموجودة في السودان.
- لقد استغل الزعيم الليبي "معمر القذافي" قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر سنة 1999 من أجل الترويج لتجمع الدول الساحل والصحراء ودعمه لمواقفه اتجاه القضايا الإفريقية ويعلن عن وجوده على الساحة السياسية الإفريقية.
- وبالرغم من أن تجمع دول الساحل والصحراء بدأ بست دول لتتسع دائرته بين الدول العربية الإفريقية كلها والدول الإفريقية الواقعة في ظهر هذه الدول العربية الإفريقية، إلا أن الدولة الجزائرية فضلت عدم الانضمام لهذا التكتل الاقتصادي بالرغم من أن الجزائر تربطها حدود برية مع دولتين إفريقيتين أساسيتين في الساحل الإفريقي لا تملك منافذ بحرية، كذلك موقع الجزائر في وسط الصحراء الإفريقية ووجود أكثر من 80% من مساحتها الجغرافية في الصحراء، كل هذه العوامل أو المؤشرات لم تجعل الجزائر عنصرا فاعلا في هذا التكتل الاقتصادي، وهذا ما يبرر على أنه يدخل ضمن الصراع الموجود بين الدولة الليبية والدولة الجزائرية في كيفية إدارة الصراع في منطقة الساحل الإفريقي بل يذهب البعض إلى القول أن "معمر القذافي" في خضم مغامراته مع الدول المجاورة له اتخذ أسلوب المواجهة المباشرة بدأ مع تشاد ونزاع إقليم أوزو وحتى الدول العربية المجاورة له بما فيها جمهورية مصر العربية في فترة حكم "السادات" لكن في صراعه مع جارتها الغربية وأخص بالذكر دولة الجزائر فنرى أن "معمر القذافي" قد اختار أسلوب المواجهة غير المباشرة بدأ بالثروات الباطنية المشتركة الموجودة على الحدود بما فيها المياه الجوفية وصولا إلى حد اللعب بالتوازنات الإقليمية، وازعاج الدولة الجزائرية بقضية الطوارق خلف حدود الدولتين وهو الأمر الذي عارضته الدولة الجزائرية ودافعت عن الاتفاقية الموقعة بين الدول الإفريقية التي تنص على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم المساس بها بأي حال من الأحوال¹²، كما أنه وعقب انهيار نظام معمر القذافي في انتفاضة شعبية عرفت منطقة الساحل الإفريقي منعرجا خطيرا ففي الوقت الذي ضعفت فيه شوكت حركات التمرد في السودان وبالأخص في إقليم دارفور المتاخم

للحدود الليبية قويت شوكت حركات التمرد في مالي بفضل السلاح الذي تم الحصول عليه من مخازن أسلحة الجيش الليبي وعودة العناصر التي كانت تقاتل إلى جانب "معمر القذافي" لكن تبقى فقط أنه وبعد نهاية فترة "القذافي" فإن الدولة الليبية الحديثة لا تزال تبحث عن ذاتها وأن سياستها في منطقة الساحل الإفريقي لم تتضح بعد.

ب- السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: تشكل منطقة الساحل الإفريقي مجالا حيويا للدولة الجزائرية، فبمساحة تتجاوز 02 مليون كلم² تعتبر الجزائر أكبر دولة في القارة الإفريقية ويحدها شاسعة على منطقة الساحل الإفريقي والتي تتجاوز 4000 كلم² جعلت الجزائر تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث على منطقة الساحل الإفريقي، ومنه فقد سعت الدولة الجزائرية المحافظة على استقرار المنطقة والمحافظة على توازن كياناتها السياسية وابعاد جميع التدخلات الدولية في المنطقة إدراكا منها لحساسية الموقف، إن السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي يندرج ضمن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بدول الجوار وهو مانادت به الجزائر في العديد من المحافل الدولية والإقليمية والقائمة على ما يلي:

- مبدأ حسن الجوار وإقامة تعاون جهوي وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بأي شكل كان.
- عدم المساس بالحدود خاصة تلك الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

إن أهم دولتين في منطقة الساحل الإفريقي والتي تعنى باهتمام بالغ من الشأن الجزائري هما دولتا مالي والنيجر والتي سعت الدبلوماسية الجزائرية من أجل مساعدتها على إيجاد حلول سلمية في قضية الطوارق، وتجدر الإشارة أن أزمة الطوارق في شمال مالي والنيجر تمتد إلى حقبة الاستعمار إلا ظهورها تجلى وبصورة واضحة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، أي مع نهاية الحرب الليبية التشادية وعودة آلاف اللاجئين الطوارق من الدول المجاورة لليبيا وحتى تشاد إلى موطنهم الأصلي في شمالي مالي والنيجر مسلحين بالعزيمة ومستفيدين من تجربة الحرب بين ليبيا وتشاد، وإذا كان التمرد الأول للطوارق في دولة مالي خصوصا بين سنتي 1957-1964 قد حسم واستخدم فيه الخيار العسكري بفضل الدعم المباشر من كل من المغرب والجزائر، فإن هذا التمرد ارتأت فيه الدولة الجزائرية أن الجلوس إلى طاولة المفاوضات والبحث عن حلول جذرية للأزمة هو الخيار الأمثل، وبالفعل فقد أثمرت الجهود الجزائرية بمساعدة بعض الدول الفاعلة في المنطقة إلى وصول توافقي ينهي حالة التمرد وهو ما يجنب المنطقة صراعا طويل الأمد وله تبعات انسانية على سكان المنطقة وحتى على الدول المجاورة هذا الاتفاق المتوصل إليه بين الحكومة المركزية في باماكو والتمرديين الطوارق عرف باتفاق تمناست في جانفي (يناير) 1991.¹³

وبالرغم من دخول اتفاق تمناست حيز التنفيذ عقب عملية التوقيع مباشرة إلا أنه لم يسلم من العديد من الانتقادات خاصة من بعض السياسيين الماليين الذين يرون في أن السياسة الجزائرية منحازة

لجماعات الطوارق على حساب الدولة المالية، فاتفق تمناست والذي تم برعاية جزائرية من بين أهم بنوده خروج الجيش المالي من بعض المناطق الموجودة في الشمال، هذه المناطق تعتبر المعازل الرئيسية لحركات التمرد في البلاد وهو ما أعطى لهم الحرية الكاملة في إدارة هذه المناطق في غياب الدولة المركزية، كما يعطيهم دافعا أكثر معنويا وهو أنهم قد خرجوا منتصرين من هذه المعركة، وهي بذلك تعتبر ورقة ضغط في المستقبل أو تشجيعا للتمرد في حال تجاهل مطالبهم مستقبلا، كما يرى بعض الساسة الماليين أن الجزائر في سياستها مع دولة موريتانيا تركز على الجانب التنموي إضافة إلى الأمني بينما مع مالي والنيجر فالتعاون يقتصر على الجوانب الأمنية فقط وإن ذكر المصطلح أو المتغير التنموي فالمعني به هم الطوارق والمناطق التي يقطنونها دون غيرهم من مكونات الشعب المالي أو النيجري مع العلم أن بعض الجماعات الإثنية من غير الطوارق هم كذلك إحدى سكان شمال البلاد الأصليين، كما أن الدولة الجزائرية تشدد الرقابة على السلع التي تخرج من أراضيها باتجاه مالي والنيجر بينما تغض الطرف على المواد التي تدخل من مالي والنيجر باتجاه الأراضي الجزائرية ونخص بالذكر الثروات الحيوانية المتمثلة في الأغنام والإبل وهو ما أضر باقتصاديات هذه الدول التي هي في الأصل اقتصاديات ضعيفة¹⁴.

وبالنظر للتحفظات المذكورة سابقا على اتفاق تمناست الذي بقي هشاً نظراً لمحاباة طرف على حساب طرف آخر، هذا التحفظ تمت تغذيته من طرف بعض القوى الخارجية التي رأت في الطرح الجزائري أنه لا يعالج أصل المشكلة وإنما يحافظ على الوضع القائم، أي بقاء الطوارق تحت حكم الدولة المركزية في كل من مالي والنيجر، مع الحصول على بعض الامتيازات التنموية ويمكن القول أن تجاوب الرئيس المالي السابق " ألفا عمر كوناري " مع الطرح الجزائري هو الذي ثبت الاتفاق سنة 1995 مع تعهد الدولة الجزائرية برعاية هذا الاتفاق والحرص على الالتزام ببوده، كما تقدم الجزائر مساعدات اقتصادية وتسهيل حركة تنقل الأفراد والسلع بين دول المنطقة¹⁵.

وفي خضم الصراع الليبي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي أثار مشروع الزعيم الليبي "معمر القذافي" توحيد قبائل الطوارق حفيظة السلطات الجزائرية، والتي اهتمته بمحاولة إعادة احياء امبراطورية الصحراء الكبرى، وإدخال المنطقة في عدة أزمات هي غنى عنها، إلا أن "معمر القذافي" صمم على إقامة هذا المؤتمر وهو ما حدث بالفعل فقد تم عقد هذا المؤتمر في العاصمة الليبية طرابلس سنة 1997 حضرته جميع الدول المجاورة للجزائر ما عدا دولة موريتانيا، وفي هذا المؤتمر الذي مهد فيه القذافي لمشروعه الجديد تجمع دول الساحل والصحراء، إضافة إلى أن "معمر القذافي" قدم نفسه على أنه صديق للطوارق ويساندهم في جميع القضايا التي يناضلون من أجلها، كما أن "معمر القذافي" فتح قنصلية في مدينة كيدال المالية مع العلم أنه لا توجد جالية ليبية معتبرة في هذه المدينة وإنما الأمر كان يتعلق بمنافسة النفوذ الجزائري في المنطقة، ومن أجل الترويج لجهوده في المنطقة قام الزعيم الليبي بتوزيع دليل في مناطق الطوارق في كل من مالي والنيجر يشيد بجهوده والإمكانيات التي تعطيها أو تقدمها الدولة الليبية

لعنصر الطوارق في تحد للدولة المركزية في مالي والنيجر وكرسالة مشفرة للجزائر، وتجذر الإشارة أن حدة الصراع الليبي الجزائري خفت حدته بعد أن قرر "معمر القذافي" نقل قنصليته من كيدال إلى بماكو الأمر الذي شجع الرئيس المالي المخلوع في انقلاب عسكري "أمدو توماري توري" إلى طلب الوساطة الجزائرية من أجل تجاوز أزمة الطوارق التي طفت على السطح من جديد بعد أزمة الجفاف التي مست المنطقة في بداية الألفية الجديدة، وهو ما حدث فعلا إذ نجحت الوساطة وتوجت باتفاق الجزائر 04 جويلية 2006.

تجذر الإشارة أن تراجع الدور الليبي في المنطقة ترجع أسبابه بالدرجة الأولى إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على نظام "معمر القذافي" فتحوّلت السياسة الليبية نحو الغرب من أجل تسوية القضايا العالقة وتسوية الأمور وعودة الدولة الليبية إلى المجتمع الدولي، وهو ما أعطى الفرصة للدولة الجزائرية على إعادة تسوية الأمور والاهتمام أكثر بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 والدخول في تحالف دولي ضد الإرهاب بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية.

04- الجريمة المنظمة والهجرة السرية:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين الحدود الجنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى، والحدود الشمالية لمنطقة الغابات الكبرى، إن هذا الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل جعل منها ممرا طبيعيا للتنقلات البشرية منذ آلاف السنين، لكن ومع المتغيرات الدولية الحديثة خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة تم استغلال هذا الممر الطبيعي لأغراض تمس بالأمن القومي ليس لدول المنطقة فحسب بل وحتى الدول الأوروبية التي تقع في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

أ- الجريمة المنظمة: تعرف الجريمة المنظمة بأنها "مؤسسة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية من أجل بسط القوة والسيطرة من أجل الحصول على مكاسب مادية وغير مادية في الغالب"¹⁶، وفي هذه النقطة تجدر الإشارة إلى الفرق بين الجريمة المنظمة والإرهاب فالأولى تطور نشاطها بعد نهاية الحرب الباردة ولا تهدف إلى التأثير على الرأي العام وهدفه الرئيسي كما جاء في التعريف هو تحقيق المكاسب المادية وغير المادية، كما أنه من الصعب تتبع عناصرها لتعقد تنظيمها والسرية التي تعمل بها، أما الثاني (الإرهاب) فيهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على الرأي العام المحلي والعالمي وغالبا ما يلجأ إلى العنف من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها والتي هي في الغالب أهداف سياسية.

ولقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية، وتأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى، فالمنطقة كما أسلفنا الذكر

هي عبارة عن ممر طبيعي يستخدم منذ آلاف السنين، ونظرا للمسالك الصحراوية الوعرة والشاسعة فقد كانت المنطقة أرضا خصبة لازدهار نشاط تجارة المخدرات من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك بأوروبا والشرق الأوسط مرورا بمالي والنيجر وليبيا ومصر¹⁷، وصولا إلى دول الخليج في الشرق الأوسط وإسرائيل وتركيا ثم إلى أوروبا، أما عن مناطق الانتاج فهي على مصدريين الأول أمريكا اللاتينية وهي مركز انتاج قديم وتقليدي، فالمصدر الأول وبعد أن عرف متابعة محكمة ومضايقة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوة امكانياتها الهائلة حتى في مجال تتبع تبييض الأموال المحصل عليها من تجارة المخدرات، هذه العصابات ومن أجل تفادي الرقابة الأمريكية قررت تغيير مسار خط تجارتها إلى طريق أكثر أمنا، وهذا ما حدث بالفعل إذ وجدت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية أن منطقة القارة الإفريقية هي طريق آمن لتجارة المخدرات للوصول إلى مناطق الاستهلاك في الشرق الأوسط والقارة الأوروبية، فدخل غرب إفريقيا هي دول ضعيفة أجهزتها الحكومة لديها فاشلة والفساد إداري يستشري على جميع الأصعدة والجمارك لديها ومراقبة الحدود تكاد تكون معدومة، فدخل غرب إفريقيا هي عبارة عن مناطق لتفريغ شحنات المخدرات ومنطقة الساحل الإفريقي هي بمثابة الطريق البري للوصول هذه الشحنات لمناطق الاستهلاك.

أما المصدر الثاني لتجارة المخدرات فهو يعتبر مصدر إفريقي تنتجه دولة مجاورة للدولة الجزائرية على الحدود الغربية وبكميات معتبرة، إذ وفي غياب قوانين ردعية حقيقية مطبقة من طرف الدولة المغربية تنتشر وبكميات كبيرة زراعة القنب الهندي في السهول والجبال المغربية، هذه المادة في معظمها موجهة للاستهلاك الخارجي إلى أوروبا عن طريق اسبانيا مباشرة وهو في غالب الأحيان ما يصطدم بمراقبة جمركية اسبانية مشددة أو الطريق الطويل والأكثر أمنا وهذا الأمن يكون نسبيا عادة يستغل ظروف المنطقة، هذا الطريق هو طريق الساحل الإفريقي مرورا بموريتانيا وأراضي الصحراء الغربية وفي بعض الحالات الأراضي الجزائرية إذا أرادت هذه الجماعات اختصار الطريق والمغامرة في مواجهة أجهزة الأمن الجزائرية، ورغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية من أجل مكافحة نشاط هذه الجريمة المنظمة، إلا أن نشاطها لم يتوقف وهو في تزايد مستمر وتتبع عناصرها غالبا ما يتسم بالصعوبة، فمكافحة هذه الآفة يجب أن تكون من المصدر أي مصدر الانتاج حتى تعطي الجهود النتائج المطلوبة والمرجوة، إلا أن هذا المطلب مستبعد على الأقل في الوقت الراهن، وهذا للسبب السابق الذكر عدم وجود قوانين ردعية لنشاط زراعة الممنوعات في المملكة المغربية من جهة، ومن جهة أخرى انعدام التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمن بين الجزائر والمغرب، وهذا راجع لتوتر العلاقات السياسية بين البلدين فالمغرب ليس دولة صديقة للدولة الجزائرية، هذه الأخيرة أن تتحول أراضيها من مناطق عبور إلى مناطق استهلاك بالنظر إلى الكميات الهائلة والمحجوزة سنويا.

ومن جهة أخرى فإن سنوات الجفاف التي مست منطقة الساحل الإفريقي، توجه بعض فلاحي المنطقة من الزراعة التقليدية المتمثلة في الخضر والحبوب والتي هي في أصل زراعة معيشة للاستهلاك المحلي، إلى الزراعة المحظورة للقنب الهندي قصد الريح السريع التي توفره هذه الزراعة المحظورة، وبالرغم من أنها

لم تشهد نفس الرواج والازدهار التي عرفته المملكة المغربية، إلا أنها أقلت السلطات المحلية في بعض دول الساحل كموريتانيا التي تعتبر من أكثر دول الساحل الإفريقي تضررا بأزمات الجفاف وغزو أسراب الجراد للمحاصيل الزراعية، كما سجلت السلطات الجزائرية تنامي هذه الظاهرة وبالأخص في المناطق الغربية على الحدود المغربية.

وكما أسلفنا الذكر فإن الجريمة المنظمة لا تقتصر على نشاط واحد في منطقة الساحل، فكذلك تلعب نشاطات الاتجار بالبشر وجها آخر للجريمة المنظمة، إذ غالبا ما تستغل هذه العصابات مناطق النزاعات والحروب الأهلية من أجل نقل الأطفال والنساء وحتى الأشخاص من مناطقهم الأصلية، إلى مناطق أخرى غريبة عنهم واستغلال ظروفهم مقابل الحصول على مبالغ معتبرة لقاء هذا النشاط الذي تمتد شبكاته من الساحل الإفريقي وحتى القارة الأوروبية. إذ يتم بيع الأطفال لبعض العائلات الأوروبية قصد التبني وفي بعض الحالات لأغراض جنسية وكذلك هو الأمر بالنسبة للنساء، كما قد يتم استخدامهم للعمل في ظروف غير انسانية، لكن الأبعث من ذلك أن يتم استغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها من مكان إلى آخر مما يجنب قادة العصابات الاعتقال ومن ثم ملاحقة باقي أفراد المنظمات الإجرامية، وفي ظروف مأساوية ينتهي بهم الأمر باستغلال أعضائهم الداخلية الحيوية وبيعها بمبالغ طائلة في المختبرات الطبية الأوروبية وحتى الآسيوية، وهو ما يفسر وجود أطفال أفارقة ونساء من دول الساحل وحتى الداخل الإفريقي في المدن الشمالية لدول المغرب العربي تمهيدا لنقلهم إلى القارة الأوروبية.

وإضافة للنشطين السابقين الذكر للجريمة المنظمة هناك نشاط آخر لا يقل أهمية عنهما وأكثر وأشد خطورة، وهو تجارة الأسلحة التي تزدهر في منطقة الساحل بشكل يثير المخاوف، فحجم النشاط يكاد يكون الأكبر في العالم، فهذه التجارة هي المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السودان ومالي والنيجرتشاد وغيرهم من دول الساحل الإفريقي، بما فيها الدولة الجزائرية أين أحبط الجيش الجزائري العديد من محاولات تسريب الأسلحة عبر حدوده الجنوبية، وهذه الأسلحة في بعض الأحيان يكون مصدرها خارجي من تمويل من بعض الدول الأجنبية وشركات السلاح العالمية، هذه الشركات التي ترى في استقرار القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل خصوصا كسادا لتجارتها وتراجعا لصفقاتها، فتمويل المنطقة ببعض قطع الأسلحة بطريقة غير مشروعة يدفع حكومات هذه الدول من أجل عقد صفقات شراء أسلحة من أجل المحافظة على بقاء أنظمتها التي هي في الأصل جاءت بطريقة غير شرعية، فبقاءها أهم من المحافظة على استقرار البلاد، ومن جهة أخرى تلعب الحدود الشاسعة لدول الساحل الإفريقي والغير مراقبة عاملا مشجعا على هذا النشاط، ففي 2003 أحصت الأمم المتحدة وجود أكثر من مليون قطعة سلاح خارجة عن سيطرة الدولة المركزية في القارة الإفريقية متواجدة بشكل خاص على الحدود، حيث أشار الإحصاء أو التقرير الأممي أن هذه الأسلحة تساهم وبشكل كبير في زعزعة المناطق المتوترة أصلا كمنطقة الساحل، فتجارة

السلح عرفت تطورا كبيرا مع نهاية الحرب الباردة في ظل الطلب المتزايد عليه مع وجود أموال كافية لجلبه من تجارة المخدرات والممنوعات.

ب- الهجرة السرية: تعتبر ظاهرة الهجرة في المجتمعات البشرية ظاهرة طبيعية عرفتها الانسانية منذ آلاف السنين، بحثا من أراضي جديدة للدرعي تارة وهروب من مناطق النزاع والحروب إلى مناطق أكثر أمنا واستقرارا¹⁸، إلا لأن ظاهرة الهجرة بصفة عامة أصبحت من بين سمات القارة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، في هذه الفترة عرفت القارة الإفريقية عدة حروب أهلية وحرب بين الدول بسبب النزاعات الحدودية والتدخلات في الشؤون الداخلية للدولة، أين عرفت منطقة الغابات الكبرى والبحيرات العظمى هجرات لملايين البشر في شكل أفواج تعد بمئات الآلاف مشيا على الأقدام طلبا للجوء والهرب من مناطق النزاع نذكر على سبيل المثال الحرب بين اثيوبيا وأريثريا، الحرب الأهلية في رواندا بين الهوتسو والتوتسي، كذلك في الكونغو الديمقراطية الزائير سابقا، وحتى منطقة غرب إفريقيا في كوت ديفوار وسيراليون ونيجيريا، كلها نزاعات اندلعت مباشرة عقب نهاية الحرب الباردة، إذ قدرت منظمة الأمم المتحدة سنة 1994 بوجود أكثر من 17 مليون فار من مناطق النزاع تحصل 06 ملايين منهم على صفة لاجئ.

وإذا كان النوع الأول من الهجرة له ما يبرره بل وتوصي الهيئات الدولية بضرورة تقديم التسهيلات اللازمة لهم، فإن الهجرة السرية لها مبرراتها وأسبابها ويمكن أن ترتقي لمستوى التهديد للأمن والاستقرار الوطني، وإضافة إلى النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية طفت على السطح عدة متغيرات جديدة زادت من تنامي الهجرة السرية، فالجفاف والتصحر وغياب فرص التنمية الحقيقية وغيرها من المتغيرات وحتى التاريخية (الحقبة الاستعمارية ومخلفاتها السلبية) وعصابات الجريمة المنظمة خاصة تلك المتخصصة في الاتجار بالبشر كلها عوامل ساعدت وساهمت في تشجيع الأفارقة على الهجرة إلى أماكن توفر الأمن ومستوى معين من العيش الكريم¹⁹، هذه المناطق توجد في الجزء الشمالي من القارة وهي البلدان المغربية أو الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط أين توجد اللجنة الموعودة التي يحلم بها كل إفريقي وهي القارة الأوروبية، وفي كلتا الحالتين فإن الدول المغربية معنية بالهجرة السرية وأخطر ما يخشاه مسئولو هذه الدول أن تتحول أراضيهم من مناطق عبور للقارة الأوروبية إلى مناطق استقرار لهؤلاء الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، في هذه النقطة بالذات تبرز أهمية الساحل الإفريقي الذي يعتبر إحدى الطرق الرئيسية للهجرة السرية في القارة.

إن منطقة الساحل الإفريقي ورغم كبر مساحتها وتعقد مسالكها وصعوبة تضاريسها الجغرافية، إلا أنه وفي بداية الألفية الجديدة عرفت تزايدا معتبرا للمهاجرين السريين، فبعد أن كان الأمر لا يتعدى 200 مهاجر سري في السنة خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الاحصائيات الأخيرة الصادرة عن

الأجهزة الرسمية الجزائرية بأكثر من خمسة آلاف مهاجر سري كلهم يعبرون منطقة الساحل الإفريقي ومن مختلف الجنسيات أي أكثر من 45 جنسية بحيث يمكن القول أن معظم أو جل مهاجري القارة الإفريقية يعبرون منطقة الساحل الإفريقي في رحلة قد تمتد من شهر إلى عدة سنوات تبدأ من منطقة الغابات الكبرى نحو النيجر أو مالي وهما إحدى دول الساحل ليتخذ المهاجرون بعد ذلك سلوك إما الأراضي الجزائرية عبر مدينة تمنراست أو جانت ومن ثم إلى المدن الساحلية أو الدول المجاورة المغرب وتونس وبعدها إلى القارة الأوروبية أو الاستقرار إن كانت الظروف ملائمة، والبعض قد يسلك طريق الواحات الليبية ومن ثم إلى الساحل الليبي على البحر المتوسط للوصول إلى الشواطئ الإيطالية.

إن ظاهرة الهجرة السرية في منطقة الساحل أصبحت تعبيراً عن مأساة القارة، إذ أصبحت هذه المنطقة تختصر كامل مكونات القارة، فالهجرة السرية وإن كانت قد أحييت طرق التجارة الصحراوية القديمة فإن مخاطرها لا يمكن تجاهلها فإضافة إلى نقل الأمراض والأوبئة الخطيرة فإن هذه الهجرة تؤثر على النسيج الاجتماعي لسكان المنطقة وقد يخلق تناوشات قد تؤدي إلى كوارث لا يحمد عقباها عندما يدخل السكان الأصليون في صراع مع مجموعات المهاجرين الأفارقة مثلما حدث في دولة ليبيا حيث تم تسجيل عشرات القتلى ومئات الجرحى في صراع بين المحليين والمهاجرين الأفارقة²⁰، كما أن تسلل أفراد هذه الجماعات يثيرية الأجهزة الحكومية في استعمالهم لنقل الممنوعات (المخدرات) وحتى تهريب الأسلحة، وقد يتعدى الأمر إلى توتر العلاقات بين الدول بسبب اتهام دولة لأخرى بالتقصير في مراقبة حدودها وتسهيل عملية دخول هؤلاء الأفارقة إلى أراضيها كما حدث بين الجزائر والمغرب عقب اتهام الأخير الدولة الجزائرية بتسهيل عبور مهاجري جنوب الصحراء من أجل زعزعة استقراره وأمنه.

ومن جهة أخرى فإن الدول الأوروبية يمكن القول أنها استغلت قضية المهاجرين السريين الأفارقة، إلى ورقة سياسية في مفاوضاتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، في قضايا التعاون حيث أصبح منصبا هذا التعاون على مراقبة وضبط الهجرة السرية ومراقبتها والحد منها عوض من أن يكون تعاوناً حقيقياً يمس القضايا الرئيسية كنقل التكنولوجيا من الشمال المتقدم إلى الجنوب المتخلف، فمعظم جولات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية وحتى مجموعة الخمسة + خمسة تهيمن على طاولة مناقشاتها الهجرة السرية سواء كانت من الأفارقة القادمين من منطقة الساحل وجنوب الصحراء أو المهاجرين المغاربة الذين يحلمون بحياة أفضل في أوروبا، فالهجرة السرية جعلت من دول العبور إلى شرطي أو دركي يحمي الحدود الأوروبية في وجه الغزو البشري الهائل للأفارقة القادمين من الساحل وجنوب الصحراء²¹، حيث أشارت الإحصائيات الأخيرة أن عدد الأفارقة الذين استوطنوا الدول المغاربية يفوق بعدد كبير الأفارقة الذين يصلون القارة الأوروبية.

وعليه فالخط الأول لمواجهة هذه الظاهرة أي الهجرة السرية لا يكمن في الدول المغاربية، وإنما يكون في منطقة حزام الساحل بتوفير فرص التنمية أو حتى العامل الأخلاقي للدول الأوروبية بتعويضهم عن ما خلفته الحقبة الاستعمارية في بلدانهم.

05- الجماعات الارهابية وأمن الحدود:

بعد أن فشل تنظيم القاعدة الجهادي في إقامة قاعدة انطلاق في أفغانستان، من أجل إقامة مشروعه الإيديولوجي في إقامة دولة أصولية إسلامية، تطبق فيها الحدود الشرعية وفق تصور قادة هذا التنظيم، هذا الفشل يعزى بالدرجة الأولى إلى التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث تلقى هذا التنظيم ضربات موجعة أفقدته العديد من المكاسب التي جمعها خلال سنوات عديدة، فتحول هذا التنظيم من هيكل منظم وقاعدي لديه مركز قرار ثابت إلى جماعات متفرقة تعمل في الخفاء وتحاول البحث عن موطن قدم تحاول إعادة تنظيم صفوفها من جديد، فاخترت اليمن لكن المضايقة الأمريكية من خلال الضربات المباشرة أو من خلال تدعيم السلطة المركزية في صنعاء بالمعلومات والمعدات اللازمة لضربه، ومن هنا فإن المكان الأمثل والمناسب كان في القارة الإفريقية وتحديدا منطقة الساحل الإفريقي أين الأنظمة السياسية لهذه الدول ضعيفة والرقابة الأمريكية إلى حد ما. إن مصطلح الارهاب أو الجماعات الأصولية الجهادية في القارة الإفريقية تعود جذوره إلى الثمانينات من القرن الماضي، لكن لم يكن يعرف بالمفهوم الحالي ولم يكن اجماع حول خطورة هذه الآفة إلا بعد تفجيرات نيويورك 2001، حينها أدرك العالم أن الإرهاب ليس له دين وليس له حدود، لكن قبل هذا الإدراك عانت الدول الإفريقية والإسلامية خصوصا من تبعات الظاهرة، الذي كان يعتبرها الغرب شكلا من أشكال المعارضة.

ويمكن القول أن الدور الأولى للإرهاب أو الفكر الأصولي في القارة الإفريقية الذي حمل السلاح في وجه النظام القائم، إلى العائدين من أفغانستان بعد حرب مريرة ضد المحتل السوفياتي، أفغانستان التي استوعبت العديد من المجاهدين من مختلف الجنسيات والبقاع العالم الإسلامي فأفغانستان كانت قبلة الجهاد العالمي، أين برز الأثر الكبير لهؤلاء العادين - أخذ العرب العائدين من أفغانستان لقب العرب الأفغان - في تدعيم وإرساء قواعد الدولة الإسلامية في السودان حيث أقام زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" وبعض أبرز معاونيه في هذه الدولة في أواخر الثمانينات، كما يبرز هذا التيار عندما حاربت الجماعات المسلحة الصومالية قوات المارينز الأمريكية التي أجبرتها على الانسحاب في بداية التسعينات من القرن الماضي، كما عرفت نفس الفترة تصاعد وبروز قوة الجماعات الارهابية في دول شمال إفريقيا في كل من مصر ودرجة عالية الجزائر أين فشل الإسلاميون في الوصول إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع عقب توقيف المسار الانتخابي، فاخترت هذه الجماعات أسلوب العنف والعمل المسلح من أجل استرداد هذا الحق المسلوب، لكن وبعد استتباب الأمن ونزول معظم الجماعات الإرهابية من الجبال بعد إقرار

المصالحة الوطنية التي جاء بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ومن جهة أخرى تمكن النظام المصري من التحكم في الأمور الأمنية، كما أن السودان قام بطرد عناصر تنظيم القاعدة من أراضيه بعد تفجيرات نيروبي ودار السلام 1998 الذي أدانته دول العالم بعد أن استهدف المصالح الغربية في القارة الإفريقية، أخذت هذه الجماعات الارهابية تبحث عن موطأ قدم جديد في القارة الإفريقية، هذه المنطقة تكون فيه هذه الجماعات الإرهابية في مأمن من مضايقة السلطات الأمنية وبيقها في الواجهة بالشكل الذي تؤثر فيه على الرأي العام الإقليمي والعالمي، هذه المنطقة كانت منطقة الساحل الإفريقي.

مع انتقال نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، برزت إلى الوجود معضلة جديدة وهي أمن الحدود الوطنية، بيئة الساحل الإفريقي وفرت الأجواء المناسبة لنمو هذا النشاط فوجود دول ضعيفة لا تسيطر على حدودها وحتى الداخل، كذلك تعاون أفراد هذه الجماعة مع عناصر الجريمة المنظمة وفر لها موارد مالية هامة ومعتبرة لشراء السلاح الذي لا يوجد عائق للحصول عليه إضافة استغلال هذه الموارد المالية لتجنيد الأفراد وتعبئهم بالأفكار الأصولية والمتطرفة من أجل إقامة المشروع المنشود الدولة الاسلامية التي لم تعرف حدودها لحد الساعة، هذه الحدود المجهولة أرقت دول المنطقة التي أصبحت حدودها مستباحة لنشاط هذه الجماعات، مما أثر سلبا على أمن واستقرار دول المنطقة، ومع مطلع الألفية الجديدة ازداد نشاط هذه الجماعات الارهابية بالشكل الذي أثار انتباه الرأي العام ليس الإقليمي فحسب بل حتى العالمي ويمكن ابراز أنشطة هذه الجماعات في المنطقة:

- اختطاف 32 سائحا ألمانيا من الصحراء الجزائرية والمطالبة بقدية من أجل إطلاق سراحهم.
- الهجوم على الثكنة العسكرية في موريتانيا في صيف 2005.
- مقتل 13 جمركي جزائري وسط الصحراء الجزائرية على أيدي الجماعة السلفية 2006²²
- جانفي 2007 الاشتباك مع قوات الأمن التونسية.
- أبريل 2007 الهجوم على دورية للجيش الجزائري يخلف 09 قتلى عسكريين.
- عمليات تحمل نفس البصمات في كل من مالي النيجر وحتى المغرب
- الهجوم الخطير على منشأة نفطية جزائرية في إليزي 16 جانفي 2013 واحتجاز رهائن غربيين وجزائريين كادت أن تتسبب في أزمة دبلوماسية للدولة الجزائرية.

من هنا أصبحت دول الساحل الإفريقي أمام تحد جديد وخطير وهو الإرهاب المتعدد الجنسيات العابر للحدود الوطنية وكأن هذه الجماعات الارهابية أعلنت الحرب على كامل دول المنطقة، فوجود دول ضعيفة مثل مالي والنيجر جعلت منها هذه الجماعات الارهابية²³ قاعدة انطلاق لضرب الدول المجاورة كالجزائر وموريتانيا ومن تم التحرك عبر محور مالي النيجر حتى تشاد، هذا الوضع لم يلق بتأثيراته السلبية على دول المنطقة فحسب بل أثر كذلك على الرأي العام العالمي وهو من بين الأهداف الأساسية لهذه

التنظيمات الإرهابية المتحصنة بمنطقة الساحل الإفريقي، ومع انتقال نشاط الجماعات الارهابية التي كانت تنشط بجمال الجزائر في الشمال إلى الصحراء الإفريقية الكبرى وتشكيل ما يعرف بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، هذا الأخير أعلن ولاءه للتنظيم الدولي العالمي - تنظيم القاعدة - الذي كان يتزعمه "أسامة بن لادن"، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي²⁴ تبني عدة عمليات إرهابية استهدفت خصوصا الدولة الجزائرية كتفجيرات قصر الحكومة وكذلك مفوضية الأمم المتحدة ومقر المجلس الدستور في العاصمة ديسمبر 2007 وحتى تفجيرات الدار البيضاء في المملكة المغربية كذلك اختطاف حقوقيين اسبان بمنطقة تندوف الجزائرية، هذا التنظيم استغل منطقة الساحل الافريقي كقاعدة خلفية من أجل ضرب هذه الدول مستفيدا من الفراغ الأمني وضعف الدولة المركزية في التصدي لهذه الظاهرة، ومن أجل ضمان أمن حدود هذه الدول أخذت الدولة الجزائري على عاتقها التنسيق الأمني واللوجستي من أجل ملاحقة هذه الجماعات الارهابية مثل مبادرة "دول الميدان" وهو تنظيم إقليمي يجمع قادة أركان جيوش الدول المعنية بالظاهرة (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو) هذا التنظيم كان بزعامة الجزائر التي تعتبر أهم دولة في منطقة الساحل واتخذت من مدينة تمنراست الجزائرية مقرا له، إلا أن الشيء المؤسف أن هذا التنظيم لم يرق إلى المستوى المطلوب في مكافحة هذه الجماعات الارهابية، لعدة أسباب ضعف الموارد المالية، ضعف جيوش المنطقة باستثناء الجزائر²⁵، كذلك شساعة المنطقة التي تضم أكبر صحراء في العالم، ومحاولة دخول المملكة المغربية في هذا التحالف ومعارضة الجزائر باعتبارها أنها غير معنية، كذلك قيام بعض الدول كموريتانيا ومالي بمناورات منفردة لملاحقة هذه الجماعات الارهابية غالبا ما تكون بضغط من قوى أجنبية من أجل تحرير رعاياها والمحافظة على مصالحها الاقتصادية واستجابتها في بعض الأحيان لاستفزازات هذه الجماعات الارهابية بإطلاق سراح أعضائها المحتجزين لديها، هذا الأمر أثار سخط السلطات الجزائرية الأمر الذي حملها على خوض معركة دبلوماسية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يحرم دفع الفدية لهذه الجماعات باعتبارها إحدى مصادر تمويل نشاطاتها الإجرامية، لكن يبقى السبب الأهم والأبرز في عدم تحقيق تجمع دول الميدان أهدافه الأساسية هو رفض الجزائر أن يقوم جيشها بعمليات عسكرية خارج حدوده الوطنية واكتفائها فقط بالدعم اللوجستي رغم أن هذه الجماعات لا تعترف بمنطق الحدود الوطنية.

6- تصاعد النفوذ الأجنبي إلى جانب القوى التقليدية:

تعتبر القارة الإفريقية منطقة نفوذ للقوى التقليدية القديمة، هذه القوى التي استعمرت القارة الإفريقية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وبعد كفاح ميري خاضته شعوب القارة من أجل نيل الحرية والاستقلال السياسي تم نيل هذا المطلب في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مع وجود بعض الدول التي تحصلت على استقلالها في بداية السبعينات، لكن رغم هذا الاستقلال إلا أنها بقيت مناطق نفوذ وسيطرة خاصة لفرنسا وبريطانيا أهم دولتين استعمرت معظم أراضي القارة، ومن أجل تعزيز هذه السيطرة أنشأت الدولة الفرنسية تكتل أو تجمع رابطة "الدول الفرانكفونية" الذي يضم أكثر من 30 دولة عبر العالم معظمها متواجد في القارة الإفريقية ويهدف هذه التجمع على المحافظة بصله هذه الدول بالدولة الفرنسية وبالأخص الثقافة الفرنسية أما بريطانيا فلديها تكتل "الكومنولث" الذي هو في الأصل تجمع اقتصادي عالمي يضم بعض مستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت القارة مركز أو عامل جذب بعض القوى العالمية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجسد هذا الاهتمام بصورة فعلية مع انتخاب "كلينتون" كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وفي عهده الأولى قام بزيارة مطولة للقارة استمرت أكثر من عشرة أيام وألقى خطابا في غانا وفي غيرها من الدول الإفريقية التي شملتها الزيارة وهو ما يعني بالضرورة أن القارة الإفريقية أصبحت ضمن أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، هذا الاهتمام كان منصبا على الجانب الأمني في منطقة القرن الإفريقي في تسعينيات القرن الماضي، هذه المنطقة تضم ممرًا بحريًا استراتيجيًا تمر منه معظم سفن النفط القادمة من الشرق الأوسط ومتجهة نحو الغرب الذي يحتاج إلى هذه المادة الحيوية، فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا في الصومال لكن انسحبت سريعًا بعض وقوع ضحايا في عناصر قواتها، يضاف إلى ذلك تعرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر إذ شهدت سنة 1998 تعرض سفارتها في نيروبي ودار السلام للتفجير، هذه العملية تبناها تنظيم القاعدة الذي كان أبرز قادته متحصنين في منطقة القرن الإفريقي، في هذه الفترة كانت منطقة الساحل الإفريقي بعيدة عن الأجندة الأمريكية وكانت مرتعا لعصابات الجريمة المنظمة وصراع القوى الإقليمية إلى جانب التقليدية (فرنسا) لكن وبعد أحداث سبتمبر 2001 عندما خرج الرئيس الأمريكي "بوش الابن" وأعلن عن تحالف دولي ضد الإرهاب وأن العالم معني بها بأكمله بما فيها منطقة الساحل.

منطقة الساحل الإفريقي أصبحت ملاذا آمنا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذه الأخيرة كانت تنشط في شمال الجزائر تحت اسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة الدولي وتبنت عدة عمليات نوعية استهدفت مصالح دول المنطقة ومصالح غربية، ومما يبرز الاهتمام أكثر ووضع القارة ضمن الأجندة الأمريكية إعلان الرئيس "بوش الابن" في خطاب ألقاه في 06 فيفري 2007 عن انشاء قيادة أمريكية خاصة بإفريقيا Africom مقرها شتوتغارت بألمانيا موجهة خصيصا لمراقبة النشاط الأمني في منطقة الساحل، هذه المنطقة الحساسة اعتبرتها أو وصفتها الولايات

المتحدة بالمنطقة غير المراقبة والخارجة عن السيطرة أن دولها ضعيفة بحاجة إلى مساعدة لوجستية ومالية حتى تتمكن من مواجهة التهديدات الأمنية، فمن أجل ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن استحداث مبادرة الساحل le plan sahel initiative في مارس 2004 (PSI) وضمت هذه المبادرة معظم دول الساحل موريتانيا مالي النيجر تشاد وتقدم مساعدات مالية ومعدات تساعد على ضبط الحدود، وتبعتها مبادرة ثانية لكن مع بقاء نفس الأهداف لتتوج في الأخير بإنشاء القيادة الأمريكية الخاصة بإفريقيا على غرار القيادات الأخرى الموزعة عبر العالم.

لكن تجدر الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت نقل مقر هذه القيادة إلى إفريقيا وبالأخص منطقة شمال إفريقيا أو إحدى دول الساحل، إلا أن الملاحظ أن جميع محاولاتها باءت بالفشل لرفض دول المنطقة استضافتها خاصة التي لديها موقع استراتيجي هام يوفر أكبر مجال للمراقبة الميدانية، رغم الاغراءات المقدمة لم تفلح الإدارة الأمريكية في هذا المسعى، مع العلم أن معظم دول المنطقة ترفض التواجد الأجنبي فوق أراضيها التي تعتبره مساسا بالسيادة الوطنية ومن جهة أخرى وجود القيادة الأمريكية في المنطقة لا يساعد على استقرار المنطقة، ومن جهة أخرى فإعلان الجزائر بمبادرة دول الميدان كان أحسن رد على المشروع الأمريكي الذي أراد أن يوسع نفوذه إلى منطقة الساحل وهو الأمر الذي لم يعجب الدولة الفرنسية التي تعتبر المنطقة منطقة نفوذ تقليدية وترفض الوصاية الأمريكية عليها وهذا ما ترجمته الإدارة الفرنسية عندما قادت عمليات عسكرية في جانفي 2013 ضد الجماعات الإرهابية التي استولت على منطقة شمال مالي وعجز الجيش المالي على مواجهتها.

وإذا كانت الدولة الفرنسية تعتبر منطقة نفوذ طبيعية (مستعمراتها السابقة) ومعظم دوله تتخذ من اللغة الفرنسية لغة وطنية رسمية وفي بعض الحالات لغة ثانية وترتبط دوله علاقات دبلوماسية متينة ومعظم دوله منخرطة في رابطة الدول الفرنكوفونية، هذه الرابطة التي عقدت أول قمة لها في النيجر 1973 بحضور ستة دول، فالولايات المتحدة الأمريكية دخلت بوابة القارة الإفريقية من بوابة نشر الديمقراطية عقب نهاية الحرب الباردة وتصعد وانهار الأنظمة الشمولية ومن جهة لدواعي إنسانية عقب موجات الجفاف التي عرفتها القارة وتسببت بمجاعات عديدة خاصة منطقة القرن الإفريقي والصحراء الكبرى والمساعدة في إيجاد حل للنزاعات الإقليمية والحروب الأهلية، لكن ومع مطلع الألفية الجديدة أصبح التدخل الأمريكي في القارة ومنطقة الساحل خصوصا باسم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ومن جانب آخر فإن الصين دخلت على الخط في القارة بفضل الاستثمارات الكبيرة والتواجد المكثف للشركات الصينية التي نافست الشركات الغربية بما فيها الفرنسية والأمريكية، فمنطقة الساحل وإن كانت صحراء شاسعة إلا أن باطنها يحتوي على ثروات لا تقدر بثمن، فاليورانيوم والذي يستخدم في الصناعات النووية وبيع بأسعار عالية تم اكتشافه وبكميات كبيرة في منطقة شمال النيجر ويتم استخراج واستغلاله من طرف شركة فرنسية تحتكر هذه الصناعة، إلا أن الشركة الصينية sino

uranium كسرت هذا الاحتكار وبالفعل وبفضل تنافسيتها حصلت على عقود تنقيب في منطقة أغادير سنة 2006 وامتد هذا التنافس إلى بقية دول الساحل في تشاد السودان مالي وحتى موريتانيا (تنقيب عن البترول) لكن الشيء الملاحظ على التمدد الصيني في المنطقة أنه تمدد اقتصادي ولا يهدف بالمساس بالشؤون السياسية لتلك لدول الساحل، لكن ومع ذلك فإن هذا التواجد الصيني في المنطقة هدد القوى التقليدية القديمة (فرنسا) التي فقدت بعض امتيازاتها الاقتصادية واحتكارها للنشاطات الاستراتيجية في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الوجود الصيني في الساحل يدخل ضمن التنافس على السيطرة على العالم، فالصين ومع مطلع الألفية الجديدة برزت كقوة اقتصادية متنامية وفي اتساع مستمر ولديها استثمارات في عموم العالم واستثمارات معتبرة في القارة الإفريقية، مما يخفف من تبعية دول القارة بما فيها منطقة الساحل للدول الغربية، وهذه الاستثمارات الصينية هي في تزايد وتنامي مستمر مع تنامي الاقتصاد الصيني.

الخاتمة:

إن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة جد هشة، والتحديات الجديدة التي واجهتها لا يمكن أن تتجاوزها دول المنطقة منفردة، فهي بحاجة لتضافر جهود دول المنطقة الإقليمية خاصة المؤثرة منها بعيدا عن كل الحسابات التي لا تخدم المنطقة وتزيد من تآزم الأمور، ولعل المتغير الأساسي الذي من شأنه أن يخدم المنطقة هو التركيز على التنمية المحلية، والتوزيع العادل للثروات على مختلف الجماعات الأثنية التي تقطن المنطقة، ومن ثم تعزيز سلطة الدولة المركزية كلها عوامل تساهم في تقويض واندثار أسباب التمرد، كما أنه لا يجب النظر إلى منطقة الساحل الإفريقي بنظرة السلب وأن هذه المنطقة هي أرض خصبة للنزعات الإقليمية والأثنية وحالة اللا استقرار السياسي، لإعادة احياء طرق الصحراء القديمة الخاصة بالتجارة لا أقول العودة إلى قوافل الإبل وإنما شق الطرقات الحديثة والسريعة والمزدوجة من شأنه أن يعيد للمنطقة وجهها الحقيقي ويفتح المجال واسعا للسياحة الصحراوية التي يمكن أن توفر مداخيل معتبرة لهذه الدول وتعريف بثقافات شعوب المنطقة.

قائمة المراجع والإحالات:

¹ توجد في بعض الكتابات مصطلح حزام الساحل حدود الصحراء الكبرى، كلها تدل على منطقة الساحل الإفريقي التي تضم الدول التالية: موريتانيا، السنغال، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، نيجيريا، التشاد، أريتيريا، السودان، إضافة إلى دول المغرب العربي.

² قوي بوحنية، " الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية 03 جوان 2012

³ التغلب على الهشاشة في إفريقيا نحو صياغة نهج أوربي، تقرير عن التنمية الأوربية

- ⁴ أيمن السيد شبانة، " الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص، التداعيات، سبل المواجهة" مجلة قراءات إفريقية المنتدى الإسلامي، العدد السادس سبتمبر 2010 ص 95
- ⁵ سمية بلعيد، "التزايدات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيما جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق 2010/2009 غير منشورة ص 19
- ⁶ Pierre Boilly, Mali: Stabilité de Nord- Mali : des Responsabilités Partagées. Center Documentation and Research, May 1999 P⁰⁴
- ⁷ أمين محمد دبور، دراسات في التنمية السياسية. الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية 2012/2011
- ⁸ Annette Lohmann, Qui sont les Maîtres du Sahara? Vieux Conflits, Nouvelles Menaces: Le Mali et le Sahara Central entre les Touaregs, Al Qaeda et le Crime Organisé. Friedrich-Ebert-Stiftung First impression in June 2011
- ⁹ ليبيا تشاد، " ما وراء النفوذ السياسي " موجز مجموعة الأزمات الدولية رقم 71 حول إفريقيا 23 مارس 2010 www.crisisgroup.org
- ¹⁰ موسوعة ويكيبيديا، النزاع الليبي التشادي على اقليم أوزو. تاريخ الاطلاع على الصفحة 2013/01/20 www.wiqibidia.com
- ¹¹ خالد حنفي علي، "الإقليمية الجديدة في إفريقيا، أسباب التعسر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء في السياسة الدولية" القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام العدد 144 أبريل 2001 ص 34
- ¹² في هذه النقطة طرح معمر القذافي مشروعه الجديد وهو توحيد القبائل الافريقية ويقصد توحيد قبائل الطوارق المتفرقة بين دول الجزائر مالي النيجر بوركينا فاسو وحتى ليبيا لقد أراد القذافي من خلال هذا المشروع أن يكون زعيم المنطقة بلا منازع إضافة الى استمالة قبائل الطوارق التي تعتبر أهم العناصر الموجودة في المنطقة كما زار مدينة كيدال بشمال مالي وأدى صلاة الجمعة وألقى خطابا هناك وهذا ما سبب انزعاجا لبعض الدول وعلى رأسها الجزائر.
- ¹³ ظريف شاكور، " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة، غير منشورة ص 57
- ¹⁴ سعد المهدي ، "قضية الطوارق في شمال مالي"، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي ، العدد الثالث عشر جويلية سبتمبر 2012 ص 37
- ¹⁵ أنور بوخرص، " الجزائر والصراع في مالي " أوراق كارينغي الشرق الأوسط أكتوبر 2012
- ¹⁶ ظريف شاكور، مرجع سابق ص 88
- ¹⁷ بوحنية قوي، مرجع سابق ص 03
- ¹⁸ لمعرفة أكثر حول الهجرة ودوافعها يمكن العودة للمرجع التالي: نجيب سويدي، " إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية جامعة ورقلة غير منشورة 2012

¹⁹ Faire des Migrations un Facteur de Développement, Une étude sur l'Afrique du Nord et l'Afrique de l'Ouest. Organisation International du Travail, Institut International d'études sociales P³¹

²⁰ مراقبة حقوق الانسان، ليبيا إيقاف التدفق الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي. الجزء الثالث من ثلاثة أجزاء Human Rights Watch سبتمبر 2006

²¹ الشبكة الأوروبية- المتوسطية لحقوق الإنسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي. أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على حماية اللاجئين وطالبي اللجوء، ديسمبر 2010 ص⁵³

²² بوحنية قوي، مرجع سابق ص⁰⁸

²³ Kalilou sidibé, **Security Management in Northern Mali: Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms**. IDS Research Report 77 First published by the Institute of Development Studies in August 2012

²⁴ AMDH-FIDH, **Crimes de guerre Nord Mali**. Retrouvez les informations sur nos 164 ligues sur www.fidh.org

²⁵ Modibo Kaita, **La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger**. note de recherche du GRIPCI, n°10 Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques